

## ٦ ملفات سياسية و ١٠ تحديات اقتصادية

# تواجه الرئيس الأمريكي الجديد



### سهيل الدراج

خبير اقتصادي ومحلل مالي في الاسواق العالمية  
suhaildarraj@amwalnet.com  
الرياض ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨م

رابع هذه الملفات هو ايران وبرنامجهما النووي وكيفية التعامل معه بعد اصرار ايران على المضي قدما فيه دون اى اعتبارا لارادة المجتمع الدولي أو منظمة الطاقة الدولية أو مجلس الامن أو الامم المتحدة ..

أما الملف الخامس فهو الملف القديم الجديد ملف السلام في الشرق الاوسط وعدم احراز اى تقدم فيه طيلة ٨ سنوات امضاها الرئيس السابق جورج دبليو بوش في الرئاسة ،

الذين استخدموا اسلوب التجربة والخطأ في التعامل مع الكثير منها ..

أول هذه الملفات السياسية ستكون حرب العراق وكيفية الخروج منها باقل الخسائر وبخطة تحفظ ماء الوجه لأن حرب العراق استنزفت الموارد الامريكية واغرقت الجيش الامريكي في مستنقع من الدماء لانهاية له ..

وثانى هذه الملفات هي حرب افغانستان التى لايبدوا انها ذات نهاية وشيكة لأن حركة طالبات نبتت من جديد كالزعر ، فكلما اعتقد الامريكان انهم قضوا على الحركة ظهرت من جديد لتضرب وتقص وتدمر ..

أما ثالث هذه الملفات فهو الحرب على الارهاب ، أو الحرب على الاشباح ، وهى حرب طويلة وستكون مكلفة حتماً لأنها تتطلب الانفاق الضخم على الاستخبارات وعلى مايسمى بالاجراءات أو الضربات الوقائية ..

النقطة المهمة في هذه الانتخابات هي ان الناخب الامريكي قال كلمته وصوت ضد الجمهوريين بعد ان تأثر اقتصادياً واصبحت جيوبه خالية ، وكان التأريخ يعيد نفسه .. فاثناء الكساد الكبير الذى حدث عام ١٩٢٩م كان هربرت هوفر الجمهورى هو رئيس الولايات المتحدة ، لكن حدوث اكبر ازمة اقتصادية عالمية حتى يومنا هذا جعل الناخبين الامريكيين يصوتون ضد الجمهوريين وينتخبون فرانكلين روزفلت الديموقراطي ، واكتسح يومها الديموقراطيين الانتخابات بفوز ساحق ليس على المستوى الرئاسي فحسب ، بل وحتى على مستوى مجلسى الشيوخ والنواب ايضاً ..

وصول باراك أوباما الى البيت الابيض لن يكون نزهة او فترة استراحة في حياته ، بل ستكون بداية حقيقة للمتعاب ، فقد ورث أوباما حملاً اقتصاديا وسياسيا ثقيلاً جداً .. فعلى المستوى السياسي سيكون أمام أوباما ست ملفات كبرى تركها بوش مفتوحة ، سيعمل أوباما على التعامل معها وفق رؤية صانعى الاستراتيجية الامريكية

لم يكن مفاجئاً ان ينتزع الديموقراطيين الاغلبية في مجلسى الشيوخ والنواب ، وان يسيطروا على الرئاسة الامريكية بعد ٨ سنوات عجاف عاني فيها الشعب الامريكي والعالم صعوبات جمة .. لكن الأمر المفاجئ حقاً هو وصول رجل من اصول افريقية الى كرسي الرئاسة ليصبح أول رئيس اسود يصل لقيادة اكبر دولة في العالم .. الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٨م كان يوم الاحتفال في مدينة شيكاغو بولاية إلينوي ، وهو اليوم الذى انتصر فيه باراك أوباما على منافسه جون ماكين ، وهو نفس اليوم الذى احتفل فيه العالم بنتويج أوباما .. ربما ليس اهتماما بالشأن الامريكي ، بقدر ماهو احتفالاً بانتهاء عصر بائس تغيرت فيه القيم والاخلاق والمعايير وسادت فيه شريعة الغاب ..

باراك حسين أوباما أو كما يحلو للكثيرين من العرب مناداته ( ابو حسين ) سيدخل البيت الابيض بصفة رسمية يوم ٢٠ يناير ٢٠٠٩م ، ليبدأ بمزاولة مهام عمله كرئيس للولايات المتحدة الامريكية ..



ثاني تراجع فصلى على التوالي ، وهو الاكبر منذ ركود ٢٠٠١م الذى تلى احداث الحادي عشر من سبتمبر ..

الذى سيواجه الرئيس المنتخب باراك أوباما وفريقه الاستشارى بقيادة بول فولكر ، حيث تراجع الناتج المحلى للربع الثالث عام ٢٠٠٨م الى ٠,٥% وهو

برودرز وواشنطن ميوتشول وبنك واشوفيا ، وافلاس اكبر شركة للتأمين على السندات في العالم ( شركة امريكان انترناسيونال جروب AIG ) وتأمين اكبر شركتين للاقراض الاسكاني في الولايات المتحدة هما فاي ماي وفريدى ماك .. كما ستعمل اعادة الثقة على عودة تدفق الاموال في النظام المالي الامريكي ، سواء بين البنوك بعضها البعض أو من البنوك الى الشركات والافراد .. وعودة الثقة مرهونة باستمرار ضخ الاموال في النظام المالي الامريكي من خلال الايداعات المباشرة في البنوك وشراء الاصول المتعثرة حسب خطة الانقاذ المالي ، ومن خلال امتلاك الاسهم الممتازة في البنوك والشركات الصناعية ، والاستمرار في تطبيق السياسات المالية الرامية الى الانفاق الحكومي وخفض الضرائب من جهة ، ومن جهة اخرى استمرار السياسة النقدية في تادية دورها الذى اصبح محدودا بعد انخفاض الفائدة الى مستويات قياسية اقتربت من الصفر ، والتي قد يحل محلها شراء سندات الخزينة الامريكية لزيادة السيولة في النظام المالي الامريكي وهو ما اسماه رئيس مجلس الاحتياطى الفدرالى الامريكي بن برنانكي بالاجراءات الغير تقليدية .

أما ثانى التحديات الاقتصادية فسيكون اخراج الولايات المتحدة من الركود الاقتصادي الذى ألم بها خلال عام ٢٠٠٨م ، وهذا هو الامتحان الصعب

واخر هذه الملفات واهمها هو تحسين سمعة الولايات المتحدة في الخارج ، وبناء مصداقيتها من جديد ، وتعزيز دورها السياسي كأكبر قوة سياسية في العالم بعد عودة روسيا الجديدة ، وقدم الصين والهند بقوة ، وتنامي الدور السياسي للاتحاد الاوروبي ، ونشوء قوى خرجت عن عباءة المجتمع الدولى واعلنت تحديها للهيمنة الامريكية كايران وفنزويلا وكوبا .. اعادة سمعة الولايات المتحدة في الخارج وازالة الكره الذى نشأ لها في مناطق كثيرة من العالم بسبب القتل في العراق وافغانستان وجوانتانامو واستخدام المعايير المزدوجة في الكثير من القضايا على راسها القضية الفلسطينية ..

وعلى الصعيد الاقتصادي ، سيكون امام باراك أوباما ١٠ معضلات اساسية لايد ان يتعامل معها ، ولا اشك ان حماس أوباما ومستشاريه الاقتصاديين والظروف العالمية المواتية ستجعل من أوباما بطلا قوميا سيدخل التاريخ الاقتصادي كما سبق ان فعلها قبله فرانكلين روزفلت الذى اخرج الولايات المتحدة من الكساد الكبير ، وكما فعلها بيل كلينتون ايضا وقاد الولايات المتحدة الى افضل اطول فترة نمو اقتصادي في التاريخ الامريكي ..

أول هذه التحديات والصعوبات الاقتصادية ستكون اعادة الثقة للنظام المالي الامريكي ، الذى تأثر بعد افلاس ٢٣ ( ثلاثة وعشرين ) مؤسسة مالية ، منها بنوك استثمارية وتجارية وبنوك توفير ، في مقدمتها بيرستيرنز وليمن

في سان فرانسيسكو لتعود اسعار المنازل الى مستويات عام ٢٠٠٠ م ..

أما مبيعات المنازل الجديدة فقد بلغت في اكتوبر ٢٠٠٨ م حوالي ٤٣٣,٠٠٠ منزل ويتوقع ان تبلغ ٤١٨,٠٠٠ منزل في نوفمبر الحالي وهو اضعف مستوى منذ يناير ١٩٩١ م .. كما انخفضت تراخيص البناء لشهر نوفمبر الماضي بمقدار ١٨,٩% مقارنة بشهر اكتوبر ، وانخفضت ٤٧% مقارنة بشهر نوفمبر للعام ٢٠٠٧ م ، لتسجل معدل سنوي بلغ ٦٢٥٠٠٠ وحدة ، وهو اقل مستوى منذ ١٩٥٩ م .. أما المنازل المحتجزة بسبب عدم سداد الاقساط ( foreclosure Houses ) ، فقد زادت بمقدار ٢٨% في شهر نوفمبر مقارنة بنفس الفترة العام الماضي ..

وخامس التحديات الاقتصادية هو اخراج الاقتصاد من حالة تراجع الاسعار أو ما يعرف بالـ Deflation وهو تراجع في اسعار السلع والخدمات بسبب ضعف الطلب مما يؤدي الى التأثير على ربحية الشركات ، حيث اظهرت احدث بيانات اسعار المستهلكين في الولايات المتحدة تراجعاً حاداً في شهر نوفمبر بلغ ١,٧% بعد تراجع اسعار الجازولين والمشتقات النفطية الأخرى ، مما أدى الى انخفاض تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر بنسبة هي الأكبر منذ ان بدأ احتساب هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً في العام ١٩٤٧ م ..

التوالي متأثراً بازمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان المالي وشح السيولة ..

مبيعات المنازل الحالية التي تشكل حوالي ٨٥% من مبيعات المنازل الكلية انخفضت ٣,١% في شهر اكتوبر لتصل الى معدل سنوي يبلغ حوالي ٥ مليون منزل سنوياً ، لكن متوسط الاسعار انخفض بمقدار ١١,٣% لتصبح قيمة المنزل في المتوسط ١٨٣,٣٠٠ دولار مقارنة بالسنة التي قبلها ، وهو أكبر معدل انخفاض سنوي منذ ان بدأ القيد في عام ١٩٦٨ م ، واصبحت الاسعار الحالية مقاربة لاسعار مارس ٢٠٠٤ م .. في حين ان الانخفاض بلغ في بعض المناطق من الولايات المتحدة ٤٤% تماماً كما حدث

و ٦٠٠٠ وظيفة مؤقتة .. كما اعلنت شركة AT&T اكبر شركة للاتصالات في الولايات المتحدة عن خفض ١٢٠٠٠ وظيفة ، و اعلنت سيتي جروب عن خفض ٥٢,٠٠٠ وظيفة ، وبنك أوف امريكا عن خفض حوالي ٣٠,٠٠٠ وظيفة ، اضافة الى الخفض الكبير في الوظائف من قبل شركات تصنيع السيارات وقطع الغيار ..

أما رابع التحديات الاقتصادية فهو ايقاف التدهور في قطاع المنازل ، واعادته للنمو من جديد ، حيث يمثل هذا القطاع حسب بعض الاحصائيات ثلث الناتج المحلي الامريكي ، وقد تراجع قطاع العقارات في الولايات المتحدة للعام الرابع على

وثالث التحديات الاقتصادية هو ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل وارتفاع حجم البطالة في الولايات المتحدة ، فقد خسر الاقتصاد الامريكي منذ بداية عام ٢٠٠٨ م وحتى نهاية شهر نوفمبر حوالي ١,٩ مليون وظيفة ، منها ٥٣٣,٠٠٠ وظيفة في شهر نوفمبر وحده ، وبذلك يلغى ١,١ مليون وظيفة كان الاقتصاد الامريكي قد اضافها خلال عام ٢٠٠٧ م . وبلغ معدل البطالة في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ م حوالي ٦,٧% وهو اعلى مستوى منذ عام ١٩٩٣ م ، أما المسجلين على قوائم اعلانات البطالة فقد بلغ عددهم بنهاية شهر نوفمبر الماضي ٤,٤٣ مليون وهو اعلى مستوى منذ ديسمبر عام ١٩٨٢ م (٢٦ عاماً) ..

وكان السبب في هذه النسب المرتفعة هو عمليات تسريح الموظفين في قطاع الانشاءات بسبب تدهور السوق العقارية ، وفي القطاع المالي بسبب ازمة الائتمان المالي ، وفي قطاع السيارات بسبب الازمة التي يمر بها ، ويتوقع ان تستمر عمليات تسريح الموظفين خلال العام القادم في قطاعات الاعلام والاعلان والتكنولوجيا والتجزئة ..

وبسبب الركود الاقتصادي وانخفاض مبيعات وارباح الشركات ، عمدت كبريات الشركات الى الاعلان عن تسريح موظفيها ، فقد اعلنت شركة داو كيميكال Dow Chemical Co وهي أكبر شركة مصنعة للكيماويات في الولايات المتحدة الى خفض ٥٠٠٠ وظيفة اساسية



وفورد وكرايسلر اصبحت عاجزة عن تمويل عملياتها بالاقتراض بعد ان حصلت على تخفيض تصنيفها الائتماني من قبل موديز وفيتش وستاندرد اند بورز ، ولم يبقى لها خيارا سوى طلب العون من واشنطن أو اعلان افلاسها ..

اذن هي ست ملفات سياسة و ١٠ تحديات اقتصادية ستكون بمثابة الاختبار الحقيقي لقدرة باراك أوباما على ادارة اكبر قوة سياسية واقتصادية في العالم ، ويبقى العشرين من يناير هو أول يوم في البيت الابيض لرجل وصل الى السلطة بمعجزة لم تكن لتتحقق لولا ارادة الله ثم هذه التحديات الجسام التي ستكون كفيhle بوضع اسم أوباما في القائمة الشرفيه لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية ..

ودتمتم في رعاية الله ..

٥٨% من الناتج المحلي ، وعندما يُسلم الرئيس الحالي جورج بوش مقاليد الرئاسة لخلفه باراك أوباما يتوقع ان يصل الدين العام الى اكثر من ١١ تريليون دولار ، أو مايعادل ٧٩% من الناتج المحلي ، وهو رقم قياسي .. وبذلك يكون نصيب الفرد الامريكي من الدين العام هو ٣٥,٠٠٠ دولار ..

أما عاشر التحديات الاقتصادية سيكون انقاذ صناعة السيارات الامريكية من الافلاس ، بعد ان انخفضت مبيعات السيارات العالمية بفعل الركود الاقتصادي وانهار الائتمان المالي ، مما فاقم من أوضاعها السيئة اصلاً وجعلها تطلب العون من الكونجرس الامريكي .. الشركات الكبرى الثلاث جنرال موتورز

تراجع الصادرات الامريكية ٢,٢% ، والواردات ١,٣% في شهر اكتوبر الى ادنى مستوى منذ سبعة اشهر ( مارس ٢٠٠٨م ) ، ويعزى السبب في تراجع صادرات الولايات المتحدة الى العالم الى الازمة العالمية والركود الاقتصادي الذي يضرب العالم ، في حين ان تراجع الواردات سببه انخفاض اسعار منتجات الطاقة وانخفاض الطلب الداخلى بسبب الركود الاقتصادي ..

تاسع التحديات الاقتصادية هي الدين العام ( Public Debt ) الذي وصل مراحل قياسية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ، فعند استلامه للرئاسة فى بداية عام ٢٠٠٠م كان الدين الداخلى يقف عند حوالى ٥,٥ تريليون دولار ، أو مايعادل

أما سادس التحديات الاقتصادية فهو اعادة ثقة المستهلكين الامريكيين الذين فقدو الثقة في الاقتصاد ليبلغ مؤشر ثقة المستهلكين الامريكيين في شهر اكتوبر الماضي ٣٨,٨ وهو ادنى مستوى منذ ٢٨ سنة ، مما تسبب فى تدهور انفاق المستهلكين الذين يشكلون حوالي ثلثي الناتج المحلي الامريكي ، حيث انخفض انفاق المستهلكين الامريكيين الى ادنى مستوى منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م ..

وسابع التحديات الاقتصادية هو تقليص العجز في ميزانية الدولة ، حيث بلغ العجز عن عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨م ، ٤٥٥ بليون دولار مقارنة بعجز مقداره ١٦٢ بليون دولار عام ٢٠٠٧م ، وهو عجز قياسي بكل المقاييس متجاوزا العجز الذى تحقق في عام ٢٠٠٤م ومقداره ٤١٣ بليون دولار ، وبلغت نسبة العجز في ميزانية هذا العام ٣,٢% من الناتج المحلي الامريكي .. ويتوقع ان يبلغ العجز السنة القادمة حوالي ٢ ترليون دولار امريكي اذا ما اخذنا في الاعتبار خطة الانقاذ المالي التي اعتمدها الكونجرس وصادق عليها الرئيس في شهر اكتوبر الماضي ..

ثامن التحديات الاقتصادية هو العجز في الميزان التجاري الذى يقيس الصادرات والواردات للولايات المتحدة ، فقد اظهر الميزان التجاري عجزا في شهر اكتوبر بلغ ٥٧,٢ بليون دولار وهو الاعلى منذ اكثر من ٢٦ عاماً ( ١٩٨٢م ) ، بعد

